ذاته ينطبق على اتفاقية تنص على ان الانسحاب يتم على اساس « اتفاق على الانسحاب بين الامم المتحدة والحكومة المصرية » . ومع هذا وجدت انه من المفيد محاولة السير في هذا الخط القريب جدا من الاحتمال الثاني بحيث تعلن مصر بموجبه للامم المتحدة انها ستمارس كافة حقوق السيادة بالنسبة للقوات على اساس حسن النية في تفسير مهمة القوات . وتقوم الامم المتحدة بتعهد مقابل المحافظة على القوات طالما ان مهمتها لم تنته . فاذا تم الوصول الى مثل هذا الاعلان الثنائي في اتفاقية بين الطرفين سيكون واضحا ان الاجراءات المتخذة في حال طلب مصر انسحاب قوات الطوارىء الدولية ستكون كما يلي : يعرض الامر بسرعة على الجمعية ــ واذا وجدت الجمعية العامة ان المهمة قد انتهت سار كل شيء على ما يرام ، اما اذا وجدت ان المهمة لم تنته واصرت مصر على موقفها على الرغم من ذلك وفرضت الانسحاب فانها بذلك تخرق اتفاقها مع الامم المتحدة . بالطبع لم يكن بالامكان الحد من حرية مصر في العمل في اي حال من الاحوال الا باتفاق ما . والوسيلة التي استخدمتها كانت تعني فقط انه بدلا من الحد من حقوق مصر على اساس تفاهم اساسي يطالب باتفاقية « تتعلق بالانسحاب مباشرة » ، خلقنا التزاما من اجل الوصول الى اتفاقية حول واقع انجاز المهمات وبالتالي « تكون شروط الانسحاب قد وضعت » .

اعددت مسودة نص الاتفاقية وفق الخطوط التي كانت في ذهني ليل ١٥ ــ ١٦ تشرين الثاني في كابوديشينو (ايطاليا) . اطلعت فوزي على النص في اول محادثات بيننا في السادس عشر من تشرين الثاني ، وناقشت هذه القضية عمليا مع عبدالناصر طيلة سبع ساعات مساء وليل السابع عشر من تشرين الثاني . خلال المناقشات النهائية التي تمت على اساسها الموافقة على النص الذي اقترحته مع بعض التعديلات ، اظهر عبدالناصر بانه كان يدرك جيدا بانه بموافقته على تحديد حرية مصر في العمل بالطريقة التي اقترحتها انهم (في مصر) يقدمون على خطوة خطرة اذ انها تعني ان قضية مدى انجاز المهمة ستصبح حاسمة بالنسبة لعلاقات مصر مع الامم المتحدة ، وستقرر حرية مصر السياسية في العمل . لقد شعر ، وليس بدون مبرر ، ان التحديد المعطى للمهمة في نصوص الامم المتحدة مطاط جدا ، وان ربط حرية تصرف مصر بمفهوم المهمة ــ الذي يجب ان تفسره الجمعية العامة ايضا ــ وفي اتفاقية مكتوبة ، يعني انه قد قبل بتحديد ذي آثار بعيدة وذي نتائج لا يمكن التكهن بها . ومن اجل ان ادفع بنص الاتفاقية على الرغم من رغبة عبدالناصر القوية في تفادي ذلك وشكوكه القوية ببنيانها القانوني وخاصة بالنسبة للنتائج المحتملة لاختلاف وجهات النظر حول مهمة القوات ــ شعرت بانني مضطر خلال سير المناقشات ان اهدد ثلاث مرات انه ما لم يتم الوصول الى اتفاقية من هذا النوع فان علي اقتراح الانسحاب الفوري للقوات . واذا كان هناك من داع لسرد دليل على نوعية نظرة الرئيس عبدالناصر الى النص المقترح فان هذه الحقيقة الاخيرة التي اوردتها تحكي كل شيء .

من الواضح انه بموافقة مصر على نص بهذا المضمون الذي ذكرته تكون جميع وجهات النظر المتبادلة سابقا قد تم تخطيها باعتراف رسمي وواضح من قبل مصر بالموقف الذي اتخذته طوال الوقت وخاصة في التاسع والثاني عشر من تشرين الثاني . ان التبادل السابق للبرقيات لم يعد له اية قيمة تفسيرية اذ انه لم يعرض على الجمعية العامة سوى نص الاتفاقية الذي تمت الموافقة عليه بمشاركة مصر ، وقد كان نصها متكاملا وحاسما . ولهذا فان اية مناقشات مقبلة يجب ان تنطلق من نص الاتفاقية الموجودة في المستند رقم ا/٣٣٧٥ . وتفسير النص يجب ان يكون هذا المذكور اعلاه .